

جانب دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم الدكتور نواف سلام المحترم

الموضوع: طلب تدخّل عاجل لوقف تنفيذ قرار إجراء الامتحانات الرسمية لتلامذة الشهادة الثانوية والامتحانات النهائية المدرسية لتلامذة التاسع الأساسي حفاظًا على حياتهم وسلامتهم

تحية واحترامًا،

نحن مديرو ومديرات المدارس والثانويات الرسمية والخاصة في محافظتي الجنوب والنبطية وسائر المناطق المتضررة من الحرب في لبنان، نتوجه إلى دولتكم بهذا المطلب الوطني والإنساني العاجل في ظل استمرار توجه وزارة التربية والتعليم العالي نحو إجراء الامتحانات الرسمية والامتحانات النهائية المدرسية رغم الظروف الأمنية الاستثنائية التي ما زالت تعيشها مناطق واسعة من لبنان، وما يرافقها من قتل ودمار وتهجير وخوف مستمر يهدد سلامة التلامذة وأسرهم والعاملين في القطاع التربوي على حد سواء.

لقد عاش طلابنا خلال هذا العام الدراسي ظروفًا قاهرة تمثلت بالنزوح المتكرر، وتعطيل الدراسة، والانقطاع عن التعليم الحضوري، وفقدان الاستقرار النفسي والاجتماعي، واستمرار القلق الناتج عن الاعتداءات والتهديدات الأمنية، فضلًا عن فقدان الأحبة والمنازل ومصادر الأمان، الأمر الذي أثر بصورة مباشرة في حقهم في التعلم وفي قدرتهم على التحضير العادل والمتكافئ للامتحانات.

ولا يقتصر الأمر على المعاناة النفسية والتربوية التي يعيشها المتعلمون، بل يتجاوزها إلى مخاطر حقيقية طالت أرواح الطلاب والأسر والهيئات التعليمية خلال هذه الحرب. فقد استشهد طلاب وأفراد من عائلاتهم نتيجة الاعتداءات والأعمال العسكرية التي طالت مناطقهم وطرق تنقلهم، كما استشهد عدد من المعلمين والطلاب في القرى والبلدات المتضررة. وإن مجرد إلزام التلامذة بالتنقل إلى مراكز الامتحانات في ظل هذه الظروف يشكل تعريضًا لهم ولمرافقهم لمخاطر لا يمكن لأي جهة أن تضمن عدم وقوعها أو أن تتحمل نتائجها.

وحتى أولئك الذين عادوا إلى قراهم وبلداتهم، فإن الكثير من هذه المناطق ما زال يعاني من دمار واسع في المنازل والمؤسسات والبنى التحتية والخدمات الأساسية، إضافة إلى فقدان مقومات الاستقرار والأمان والعيش الكريم. فكيف يمكن مطالبة طالب يعيش وسط آثار الحرب والدمار والخوف المستمر، أو يعاني من فقدان منزل أو قريب أو مصدر رزق، بأن يكون في وضع نفسي وتربوي يسمح له بالتركيز والتحضير لخوض امتحانات مصيرية؟ وأين هي العدالة التربوية في مساواة هؤلاء الطلاب بغيرهم ممن تابعوا تعليمهم في ظروف مستقرة وأمنة؟

كما تلقينا اعتراضات واسعة من الأهالي والتلامذة والمعلمين الذين عبّروا عن رفضهم تعريض أبنائهم وأنفسهم لمخاطر التنقل إلى مراكز الامتحانات أو البقاء فيها في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة، مؤكدين عدم قدرتهم على تحمل المسؤولية عن أي مخاطر قد يتعرض لها أبنائهم. وهنا نتساءل عن قدرة وزارة التربية أو أي جهة رسمية على ضمان سلامة التلامذة في ظل عدو يواصل اعتداءاته واستهدافه للمدنيين والأحياء السكنية والبنى التحتية من دون أي ضمانات حقيقية للأمن والسلامة.

ونضع أمام دولتكم مسألة بالغة الخطورة تتمثل في التعميم رقم 33 الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي، والذي حمل الأهالي ومديري المدارس مسؤولية اختيار مراكز الامتحانات والتوجه إليها. إن هذا التوجه يشكل عمليًا نقلًا لمسؤولية تقدير المخاطر من الدولة إلى الأهالي والمديرين، رغم أنهم لا يملكون أي صلاحية أو اختصاص أو قدرة على تقييم المخاطر الأمنية أو ضمان سلامة التلامذة أثناء انتقالهم أو وجودهم في المراكز المعتمدة.

ونتساءل بكل وضوح: من يتحمل المسؤولية في حال تعرض أي تلميذ أو أحد أفراد أسرته أو أي من أفراد الهيئة التعليمية لأي أذى أثناء التوجه إلى مراكز الامتحانات أو العودة منها؟ وهل يمكن إعفاء الدولة من مسؤولياتها الدستورية والقانونية بمجرد تحميل هذه المسؤولية للأهالي أو المديرين؟

إن مديري المدارس الرسمية والخاصة ضمن الشبكة المدرسية الوطنية ليسوا جهات أمنية أو عسكرية أو إدارية مختصة بالسلامة العامة، وبالتالي لا يمكن تحميلهم أي مسؤولية قانونية أو أخلاقية تتعلق بالمخاطر الناجمة عن تنفيذ قرار إجراء الامتحانات في هذه الظروف. كما أن هذا القرار يتعارض مع المبادئ التربوية والعلمية التي تجعل الأمن والاستقرار النفسي شرطاً أساسياً للتعليم والتقييم السليم، ويناقض مبدأ العدالة التربوية الذي يرفض مساواة المتعلم المتضرر والمتأثر بالحرب بالمتعلم الذي تابع دراسته في ظروف طبيعية ومستقرة.

كما أن أي محاولة لنقل المسؤولية القانونية أو الإدارية إلى الأهالي أو المديرين لا تعفي الدولة اللبنانية ووزارة التربية والجهات الرسمية المختصة من مسؤولياتها الدستورية والقانونية في حماية الطلاب وضمان سلامتهم.

ونؤكد لدولتكم أن العديد من التلامذة ما زالوا حتى اليوم يعيشون أوضاعاً نفسية واجتماعية بالغة الصعوبة نتيجة الحرب والنزوح والخوف المستمر وفقدان الاستقرار، وأن الامتحانات الرسمية في الظروف الحالية ستضيف إليهم مستويات جديدة من القلق والتوتر والضغط النفسي في وقت يفترض فيه أن يكون الاهتمام منصباً على حمايتهم ودعمهم نفسياً واجتماعياً وتربوياً.

إن سلامة التلامذة هي مسؤولية الدولة اللبنانية بكل مؤسساتها، ولا يجوز تحميل هذه المسؤولية للأهالي أو المدارس أو الطلاب أنفسهم. كما أن أي ضرر قد ينتج عن تنفيذ القرار رغم التحذيرات المتكررة والاعتراضات الصادرة عن الأهالي والمدارس والهيئات التربوية يحتمل الجهات الرسمية المعنية كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية والوطنية.

علمًا أن العديد من الدول تعتمد إجراءات استثنائية في ظروف الحروب والكوارث والأزمات حفاظاً على سلامة المتعلمين واستمرارية مسارهم التعليمي، وأن الإفادة المدرسية تشكل وسيلة قانونية وتربوية تتيح لتلامذة الشهادة الثانوية متابعة دراستهم الجامعية في لبنان والخارج دون المساس بحقوقهم الأكاديمية.

لذلك نتوجه إلى دولتكم طالبين:

- التدخل الفوري والعاجل لإعادة النظر بقرار إجراء الامتحانات الرسمية والامتحانات النهائية المدرسية.
- عرض الملف على مجلس الوزراء بصورة استثنائية انطلاقاً من اعتبارات السلامة العامة والعدالة التربوية.
- وقف تنفيذ قرار إجراء الامتحانات الرسمية للعام الدراسي 2025-2026 وإعطاء إفادات مدرسية للمتعلمين تخولهم الالتحاق بالجامعات في لبنان والخارج قبل 15 آب 2026.
- إلغاء أو تعديل ما ورد في التعميم رقم 33 بما يمنع تحميل الأهالي ومديري المدارس أي مسؤولية تتعلق بتقدير المخاطر الأمنية أو سلامة انتقال التلامذة.
- تغليب حق المتعلمين في الحياة والسلامة والصحة النفسية على أي اعتبارات إدارية أو تنظيمية لا تراعي ظروفهم الاستثنائية.

إن هذه المناشدة لا تنطلق من الرغبة في الانتقاص من قيمة الشهادة الرسمية، بل من واجبنا الوطني والأخلاقي في حماية أبنائنا وطلابنا وصون حقوقهم في الحياة والسلامة والكرامة الإنسانية. فالامتحانات يمكن تأجيلها أو استبدالها بإجراءات استثنائية عادلة، أما الأرواح التي تُفقد والآثار النفسية والاجتماعية التي تخلفها الحروب فلا يمكن تعويضها أو تداركها.

لذلك نضع هذا الملف بين أيدي دولتكم، أملين التدخل الفوري لوضع حد لهذا المسار الذي لا يراعي حجم المأساة التي عاشها آلاف الطلاب والأسر التربوية في المناطق المتضررة، واتخاذ القرار الذي يحفظ أرواح المتعلمين ويصون حقوقهم ويجسد مسؤولية الدولة في حمايتهم قبل أي اعتبار إداري أو تنظيمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

مديرو ومديرات المدارس والثانويات الرسمية والخاصة في الجنوب والنبطية ومدارس الشبكة المدرسية في الجنوب والمناطق المتضررة

بالنيابة عن الأهالي والطلاب والهيئات التعليمية